

الأخبار

■ رئيس التحرير -
العصر المسكون،
أبراهيم المصين

■ نائب رئيس التحرير،
ييار ابي صعب

■ مدير التحرير،
ميرفاه قانصو

■ محاسن التحرير،
محمد زبيب
محمد صليح
إيلي حنا
امه اللطيف
شركة كريم

■ صاحبة عنة شركة
انثار بيروت

■ المكاتب بيروت -
فريدة - بارام حداد

■ سنتر كونكورد -
الطائف، اللبث

■ لتفاسك:
01759500
01759597
03 / 828381

■ العلامات
الوكيل الصحفي
ads@al-akhbar.com
01/759500

■ العنوان:
شركة البوالمك
15_16/666314_01
828381/03

■ الموقع الإلكتروني
www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل

■ Facebook
/AlakhtarNews

■ Twitter
@AlakhtarNews

■ Instagram
/alakhtarnews-paper

جوزيف مسعد *

من أهم سمات النظام الانتخابي الإسرائيلي منذ عام 1948 هو أنه يفرض بالقانون على كل الأحزاب المسموح لها خوض الانتخابات دعم القوائن والبنية العنصرية للدولة التي تمت ماستتها للحفاظ على الفوقية اليهودية وحمايتها، ويشمل ذلك الحظر التام لأي حزب بناوائ الصهيونية، وتجريمه ومنعه من خوض الانتخابات. ولا يزال هذا الوضع قائماً حتى يومنا هذا، رغم مرور أكثر من سبعة عقود على تأسيس المستعمرة الاستطانية اليهودية.

ونتيجة طرد إسرائيّل كان يقطن أراضي فلسطين حيث تم تأسيس المستعمرة الاستطانية، قام مؤسسوها العنصريون بمنح من تبقى من الفلسطينيين حق الاقتراع بعد أن اخضعوهم للحكم العسكري حتى عام 1966، حيث لم تعد أعداد الفلسطينيين شبه احتكار للسلطة في البلاد، بما فيها التجمعات الفلسطينية التي كانت تخضع لنظام أبارتهايد عنصري يشمل قوانين تحدّ من حرية التنقل (كان على فلسطيني الدولة أن يحصلوا على تصاريح لمغادرة قراهم ودخول قرى او مدن أخرى وإلا تعرّضوا للاعتقال)، وهو ما سهّل على حزب «ماي» الحصول على أصواتهم في الانتخابات مقابل تقديم خدمات إجتماعة لهم كانوا محرومين منها وتصاريح للتنقل، وهو ما لم يكن بمقدور الأحزاب الأخرى القيام به. لقد كانت خيارات الناخبين الفلسطينيين محصورة في ما بين الأحزاب الصهيونية التي كانت تتنادى ببرامجها السياسية التأسيسية بإقامة دولة يهودية كولونيالية على أراضي الفلسطينيين المسلوية، بما فيها حزب مزاحم يبعث اليميني «حروت» والذي أضفى في ما بعد أهم مكون لتحالف الليكود. وبناءً على عنصريتها العنلية، لم تكن هذه الأحزاب ثقيل أعضاء فيها من العرب، حيث اقتصرت عضويتها على اليهود حصراً. وقد كان الحزب الأقل عدائية لمواطني إسرائيل من الفلسطينيين، والذين كانوا أشبه بالأسرى في وطنهم، هو الحزب الشيوعي، حيث كان الحزب الوحيد الذي سمح بعضوية العرب فيه رغم التزامه بالصهيونية، كما كان يطالب برفع الحكم العسكري عن الفلسطينيين وقد حصد الحزب أقلية من أصوات الفلسطينيين في هذه الفترة، فيما ذهبت أغلبية أصواتهم إلى

أميركا في سوريا: النفط والنفوذ ومحاصرة القوات

علي إبراهيم مطر *

وُضعت سوريا في الإستراتيجية الأميركية منذ أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، عندما رأت إدارة جورج دبليو بوش الابن أنّ على دمشق أن تختار بين المحورين، محور أميركا أو المحور الآخر. وقد رأى البنتاغون أنّ الرئيس بشار الأسد جزءٌ من المشكلة، ما أدى إلى وضعه أكثر عدوانية تجاه سوريا (انظر، دايفيد دبليو ليش، «سوريا سقوط مملكة الأسد»، ترجمة أنطوان ياسيل، الطبعة الأولى، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014، ص 25 - 26).

يشكل دعم الرئيس بشار الأسد لحزب الله في لبنان، وحركات البنتاغون في 27 ديسمبر/ كانون الأول 2016 بإعداد خطة هجومية بقدر أكبر لمحاربة تنظيم داعش كبرى في العلاقة الثورية مع واشنطن. وقد شكّلت الحرب ضدّ تنظيم «داعش» ذريعةً مناسبةً للولايات المتحدة الأميركية، لتعود قوّاتها العسكرية إلى المنطقة العربية من بابها الواسع، عبر إعادة تموضع هذه القوّات وزيادةها في العراق لردع أي تحركات مناسبةً للولايات المتحدة الأميركية، لتعود إلى تموضع التركيبة والفصائل المتحالفة معها، وبالتالي إعادة تثبيت نفوذها في منطقة الشرق الأوسط.

ومنذ أن أعلنت الولايات المتحدة مدّ نطاق

القوائم العربية التابعة لحزب مباي، والمفارقة هنا هو أنّ حزب «حروت»، الذي كان يترأسه بيغن، كان، بمعية الحزب الشيوعي، بمثابة الصوت الأعلى في الكنيست الإسرائيلي للمطالبة بإنهاء الحكم العسكري على الفلسطينيين في عام 1960 وإنهاء نظام التصاريح العنصري، لا سيما أنّ ذلك كان سيسمح لحزب «حروت» الدخول إلى التجمعات الفلسطينية لنيل أصوات الفلسطينيين وهو ما كان سيمتحة الفرصة لكسر الاحتكار الانتخابي لحزب مباي. لكن حزب مباي الحاكم رفض إلغاء الحكم العسكري حتى عام 1966. واستمر حزب مباي، الذي أصبح المكوّن الأكبر لـ «ائتلاف حزب العمل» في فترة 1966 / 1969، باحتكار الحكم في إسرائيل حتى عام 1977، عندما ربح ائتلاف «الليكود» الانتخابات وأزاحه عن الحكم.

في تلك الأثناء قامت إسرائيل بغزو مصر وسوريا والأردن في عام 1967، ما أضاف عددا كبيرا من فلسطيني غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، إلى سكانها، ناهيك عنّ تبقى من السوريين من سكان هضبة الجولان الذين لم يتمكن إسرائيل من طردهم، وبخلاف ما حصل بعد

”

لم تكن هذه الخيارات أكثر من فخاخ لإسرائيل، من خلالها إلى توريطهم سياسياً وبنياً

“

عام 1948 عندما تمكّن الإسرائيليون من منح من تبقى من الفلسطينيين حق الاقتراع، لم يكن هذا الخيار متاحاً هذه المرة، حيث أنهم لم يتمكنوا من طرد سوى بعض مئات الآلاف من الفلسطينيين من الضفة وغزة. وبما أنّ العدد المتبقي من سوريي هضبة الجولان المحتلة، بعد طرد معظم سكانها، كان ضئيلاً ولا يهدد ديموغرافياً الفوقية اليهودية في البلاد، فقد مُنحوا حق الاقتراع بعد أن ضمت إسرائيل الهضبة إليها في عام 1981. لكن ذلك لم يكن ممكناً في الضفة وغزة. وقد نتج عن هذا الوضع النظام العنصري الإسرائيلي ذا المستويات الثلاثة:

المستوى الأول: ناخبون يهود يحق لهم انتخاب قيادات يهودية ملتزمة بالاستعمار اليهودي لأرض الفلسطينيين.

المستوى الثاني: ناخبون فلسطينيون داخل إسرائيل لا يحق لهم إلا انتخاب قيادات يهودية، أو على الأقل ألا تعارض، استعمار أراضيهم وشعبهم.

المستوى الثالث: سكان فلسطينيون لا



يملكون حق الاقتراع بالمرة ويخضعون، كما تخضع أراضيهم، لاستعمار يهودي لا بكل منذ عام 1967.

وبينما تغيّر الوضع بالنسبة إلى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في عام 1966 بانتهاء الحكم العسكري، وهو ما سمح لهم بالتصويت لحزب شيوعي جديد «أتحح» (كان قد انشق عن الحزب الشيوعي الأكثر صهيونية وعنصرية «ماهي»)، والذي أدرج فلسطينيين في قائمة مرشحيه، عاد وتغيّر من جديد في الثمانينيات والتسعينيات عندما بدأت تظهر «أحزاب عربية» مستقلة أو كجزء من ائتلافات مع أحزاب صهيونية تبنت لغة الحقوق المتساوية. وهذا كان السياق التاريخي لانشقاق عزمي بشارة عن الحزب الشيوعي وقيامه بتأسيس حزب «التجمع الوطني الديمقراطي» في عام 1995 الذي طالب إسرائيل بأن تصبح «دولة لكل مواطنيها» وليس دولة يهودية. لم يكن بمقدور حزب بشارة قانونياً الإعلان عن مناورته لأسس الدولة، ولكن كان بمقدوره مساءلة التزامات الدولة العابرة للحدود، عبر مبدأ «الجامعة اليهودية»، تجاه المجتمعات اليهودية خارج إسرائيل أكثر من التزاماتها تجاه مواطنيها، وهو ما قام به الحزب علناً. لم تكن استجابة إسرائيل لهذه المطالب سريعة وعدائية فحسب، بل أيضاً واصلت تشريعها لقوانين إضافية لضمان الفوقية اليهودية والدونية الوطنية للفلسطينيين كمواطنين في دولتها. كان آخرها وأكثرها صرامة «قانون الدولة - الوطنية» الذي صدر في تموز/ يوليو 2018.

أما انتخابات الاسموع الماضي فهي استمرار للنهج نفسه. فقد تناقش قائدان إسرائيلييان من أصحاب السجلات الحافلة بالجرائم والفظائع ضدّ الشعب الفلسطيني، هما بنيامين نتنياهو وبني غانتز، اللذان يلتزمان بنفس المقدار من السياسات الاستعمارية الإسرائيلية ويقوّنين إسرائيل العنصرية، بما فيها «قانون الدولة الوطنية» الذي يدعمه غانتز مع تعديلات بسيطة. وقد عبّر المرشحان عن موافقهما العنصرية تجاه المواطنين الفلسطينيين وفلسطينيي الضفة وغزة، والآخرين بمخابهة أسرى لدى إسرائيل. رغم ذلك، قرر القيادة الفلسطينية المنتخبون في القائمة المشتركة، والذين تنحصر خياراتهم بين من يعتبرونه مجرم حرب أكبر من بين المرشحين اليهود ومجرم حرب أصغر، اللقب باختيار من يعتقدون أنه مجرم الحرب الأصغر، أي جزار غزة، أو قائد الجيش الإسرائيلي السابق بني غانتز.

ولم تكن هذه الخيارات الكاذبة والظالمة يوماً أكثر من فخاخ للمواطنين الفلسطينيين، تهدف إسرائيل من خلالها إلى توريطهم سياسياً وبنياً كمتعاونين مع القيادة الإسرائيلية في اضطهادهم وفي اضطهاد إخوانهم الأقل حظاً منهم في الضفة وغزة، ناهيك عن ملايين الفلسطينيين المنفيين في الشتات. وقد كان ذلك دائماً جزءاً من استراتيجية فرق تسدّ الإسرائيلية، ولهذا عارض كثير من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل المشاركة في الانتخابات الأخيرة. ولكن على الرغم من ذلك شارك سنون بالمئة من الناخبين الفلسطينيين في الانتخابات.

لم يسبق أن قام القيادة الفلسطينية المنتخبون في إسرائيل بدعم مجرم حرب إسرائيلي على حساب منافس له في صبح رئيس وزراء إسرائيل (وهنا يجب التنويه إلى أن حزب «التجمع»، كان الحزب الوحيد ضمن القائمة المشتركة» الذي رفض أن يقوم بذلك الأسبوع الماضي). فقد قام في عام 1992 عدد من أعضاء الكنيست الفلسطينيين بدعم حكومة رايبن التي كانت تواجه تصويت ثقة في الكنيست، كان يهدف إلى إسقاطها واستبدالها بحكومة يمينية ترفض محادثات السلام القائمة حينذاك (قد حصل النواب الفلسطينيون في المقابل على التزام الحكومة بعدم هدم بيوت الفلسطينيين في منطقة جبل ابو غنيم في القدس المحتلة وتنازلات أخرى، لكنهم لم يبعثوا بتوصية إلى رئيس الدولة بطالبون برائب كرئيس وزراء. وقد كانت القيادات الفلسطينية المنتخبة في إسرائيل تعي عادة بأن اختيار واحد من مرشحين يهود يلتزم جميعهم باضطهاد الفلسطينيين، مواطنين أو غير مواطنين، ليس خياراً.

إذا ما قام غانتز بتشكيل الحكومة الجديدة أو دخل كشريك في الحكومة مع نتنياهو وحزب الليكود سيتورط قادة «القائمة المشتركة» الفلسطينيون الذين صوتوا لغانتز، وهو ما يعد سابقة خطيرة، في جرائم حرب إسرائيل ضدّ الشعب الفلسطيني لسنتين قادمة. فكيف إذا سينتهز هؤلاء القيادة الفلسطينيون للقائمة المشتركة من تورطهم المستقبلي في هجوم إسرائيلي على غزة، أو احتياح لقرى الضفة، أو إطلاق نار على متظاهرين فلسطينيين من مواطني إسرائيل الذين يعترضون على سرقة أراضيهم؟

* أستاذ السياسة وتاريخ الفكر العربي الحديث في جامعة كولومبيا في نيويورك، صدر له حديثاً كتاب «الإسلام في الليبرالية» جداول للنشر، بيروت (2018) و«آثار استعمارية: تشكل الهوية الوطنية في الأردن»، دار مدارات، القاهرة (2019).

”

والعسكرية، وحاولت شردمتها على أسس طائفية. وتحت زريعة محاربة «داعش»، دخلت القوات الأميركية وقوأت تابعة لتحالف الدولي إلى عدّة مناطق، لكي تتمكّن من إقامة عدّة قواعد عسكرية، تحافظ من خلالها على وجودها في سوريا، لقطع الطريق على الوجود الروسي والإيراني في المنطقة، حيث تنتشر في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية من سوريا العديد من القواعد العسكريّة الأميركيّة.

أبار النفط والقواعد العسكرية الأميركية

وتتوزع القواعد العسكريّة الأميركيّة شرق سوريا، في المنطقة الممتدة شرقي نهر الفرات من جنوب شرق سوريا بالقرب من معبر التنف الحدودي، إلى الشمال الشرقي بالقرب من حقول رميلان النفطية، وتتوزّع في الحسكة ودير الزور وحلب والرقة. أضف إلى ما تقدم، أنّ توزّع القواعد الأميركيّة جعلها أشبه بالطوق الذي يُحيط بمناجم النفط والغاز السوري الموجود شرقي نهر الفرات، وهو ما يُمثّل غالبية الثروة الباطنة لسوريا. وقد أقامت واشنطن قاعدةً استراتيجيّة لها في منطقة التنف، حيث تأتي «أهمية شرقيّ الفرات.

*أكاديمي وباحث في العلاقات الدولية

19 اخبار راي

نهاية المجلس الدستوري

وسام الخاتم *

بعد طول ترقّب وانتظار، أصدر المجلس الدستوري الجديد في 12 أيلول 2019 قراره الأول (الرقم 2019/4) في الطعن المقدم بقانون الموازنة. وبالفعل، قرر المجلس الدستوري بعد تحليل مسهب إبطال مجموعة كبيرة من المواد ولا سيما تلك التي تمسّ استقلالية السلطة القضائية المكرسة في المادة 20 من الدستور. لكن موضوع بحثنا لا يتعلق بهذا الجانب من القرار رغم أهميته، بل بالمادة 80 من الموازنة التي تتعلق بحق الناخبين بتعيينهم في الوظائف المناسبة والتي أثارت جدلاً سياسياً واسعاً بسبب اعتبار البعض أنها «غير ميثاقية» كونها لا تحترم المناصفة بين المسيحيين والمسلمين وتحلّ بالتوازن الطائفي.

فقد أعلن المجلس الدستوري في موقف شديد الاستغراب أنه قرر عدم التصديق لدستورية هذه المادة، أي أنه استنكف عمداً عن النظر فيها كون رئيس الجمهورية أرسل رسالة إلى المجلس الدستوري يطلب فيها تفسير المادة 95 من الدستور التي تتعلق بالتمثيل الطائفي في وظائف الدولة. وما يفاقم من خطورة الأمر هو اعتبار المجلس في القرار نفسه أنّ هذه المادة غير واضحة وغامضة، علماً بأن «الاجتهاد الدستوري اللبناني والفرنسي مجمع على القول بعدم دستورية النصوص التشريعية غير الواضحة وغير المحددة...» أي أنّ المجلس اعتبر صراحة أنّ المادة 80 من قانون الموازنة هي مخالفة للدستور، لكنه امتنع عن اتخاذ قرار بإبطالها لأن المجلس النيابي «أصبح وأضعاً يده على الموضوع».

إن موقف المجلس الدستوري هذا يشكل دون أيّ مبالغة انتهاكاً قانونياً مكتمل الأوصاف كونه يؤدي بكل بساطة إلى رفع يد المجلس الدستوري عن كل موضوع تقرر السلطة السياسية إحالته أمام المجلس النيابي بحجة «تفسير الدستور». إن تداعيات قرار المجلس الدستوري خطيرة جداً لأن المجلس يكون قد تنكّر لصلاحياته بتفسير الدستور في معرض رقابته على دستورية القوانين، كما جاء في قرار سابق له، إذ اعتبر صراحةً أنه «يعود للمجلس أن يفسر الدستور في معرض أعمال رقابته على دستورية نص تشريعي ما لتحديد مدى انطباق هذا النص على أحكام الدستور...» (قرار رقم 4 تاريخ 29 أيلول 2001). ولا تتقف نتائج هذا الموقف المستغرب على تحويل المجلس الدستوري إلى مؤسسة رديفة ومستلحقة بالقرار السياسي الذي يستطيع منع المجلس من ممارسة اختصاصه كلما قرر مجلس النواب وضع يده على مسألة ما، بل أيضاً شكل هذا القرار اعترافاً ضمناً بحق مجلس النواب بتفسير الدستور بغالبية عادية ونصاب عادي، ما يهدد كلياً إطاحة مبدأ سموّ الدستور، علماً بأن مجلس النواب لا يحقّ له تفسير الدستور في حال كان المقصود بذلك التفسير الأصلي الملزم الوحيد وفقاً لما شرحناه سابقاً («الأخبار» عدد 7 آب 2019).

”

لقد منح الدستور في المادة 19 منه صلاحية مراقبة دستورية القوانين للمجلس الدستوري، ما يعني أنه منحه حكماً صلاحية تفسير الدستور في معرض رقابته تلك، وهذا يعني أنّ المجلس الدستوري هو الجهة المخوّلة لتقديم التفسير الأصلي للدستور وذلك خلال ممارسته لاختصاصه المحفوظ له صراحة في الدستور رقابته، وبالتالي، يكون المجلس الدستوري في قراره هذا قد استنكف عمداً عن الفصل في قضية معروضة أمامه، وقد لا تعرض مجدداً في المستقبل، ما يعني أنه تنكّر للحماية التي يجب عليه أن يوفرها للمواطنين عبر حرصه الدائم على ضرورة احترام السلطة التشريعية للضمانات التي يوفرها الدستور لهم.

وهو أيضاً أعلن انسحابه التام من كل قضية تقرر السلطة السياسية إحالتها إلى مجلس النواب، مقرأً بأنه لا يحقّ له تفسير الدستور خلال رقابته لدستورية القوانين بانتظار ما يقرره مجلس النواب، وهذا ما يخالف الأسس النظرية التي وضعها العالم القانوني الكبير هانس كلسن الذي اعتبر أنّ القانون فور إقراره في مجلس النواب يصبح مستقلاً عن إرادة المشتع استقلالاً تاماً، ولا يمكن بالتالي العودة إلى نية المشتع من أجل إلزام المحاكم بتفسير معيّن للقانون.

فتفسير الدستور في مجلس النواب يتمّ عبر نقاش عام بين النواب ينتهي بالتوافق على إعطاء النص المختلف عليه أحد المعاني الممكنة، وبالتالي يبقى دون أي قيمة قانونية ملزمة لأن الدستور لم يخوّل مجلس النواب صلاحية تفسير الدستور، ولم يحدد الآلية التي يصبح فيها هذا التفسير ملزماً لسائر السلطات في الدولة.

لقد منح المجلس الدستوري ضمناً مجلس النواب صلاحية لا يملكها، وتحلّى عن أهم واجباته، وهكذا تكون الهيئة الجديدة للمجلس الدستوري قد عرضت استقلال هذه المؤسسة لخطر سيادة، فجاء أول قرار لها مخيباً للآمال، كونه وبكل وضوح يشكل تسوية سياسية من أجل إرضاء مختلف أطراف السلطة الحاكمة، عبر إعلان مخالفة المادة 80 من الموازنة للدستور من جهة، لكن دون الإقدام على إبطالها من جهة أخرى. لذلك، وفي حال لم يتراجع المجلس في قرارات لاحقة له عن هذا الأمر، يكون قد وضع نفسه على سكة نهايته.

*** أستاذ الأعمال التطبيقية للقانون الدستوري في الجامعة اليسوعية**